

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة
الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:
الموضوع ذو الأولوية: تعزيز قدرات الناس على
تحقيق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي،
والعمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل الكريم للجميع

بيان مقدّم من الاتحاد العام الإيطالي للعمل، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

101212 071212 12-60867 (A)



بيان

بعد أربع سنوات من الأزمة المالية والاقتصادية، لا يزال العالم يواجه حالة طوارئ في إيجاد فرص العمل: فقد ازدادت البطالة في العالم ليصل عدد عاطلين عن العمل إلى ٢٠٠ مليون شخص تقريباً. وتفيد تقديرات كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية بضرورة إيجاد ٢١ مليون فرصة عمل كل عام للعودة إلى معدلات العمالة السابقة للأزمة بحلول عام ٢٠١٥. ففي بلدان أفريقيا وآسيا لوحدها، من الضروري إيجاد أكثر من مليون فرصة عمل في كل شهر للاستجابة لاحتياجات الشباب الآتين إلى سوق العمل. وفي أوروبا، ترتفع بطالة الشباب في صفوف العمال المهرة وغير المهرة على السواء، لا سيما في بلدان جنوب القارة، وصولاً إلى أرقام غير قابلة للاستمرار، الأمر الذي يؤدي إلى موجة جديدة من الهجرة. ومع تفاقم الكساد أو الركود الاقتصادي بفعل سياسات التقشف المفروضة في الكثير من البلدان الأوروبية، ومعاناة بلدان أخرى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من انخفاض معدلات النمو، وتباطؤ النمو في الاقتصادات الناشئة، بات من المحتمل أن تسجل معدلات البطالة مزيداً من الارتفاع.

وعقب بدء الأزمة في عام ٢٠٠٨، أثبتت الحكومات فعاليتها باتخاذها إجراءات منسقة لتحقيق استقرار الطلب العالمي والموافقة على مقترحات من أجل التنظيم المالي. ولكن ذلك الزخم تلاشى مع تحول حكومات كثيرة إلى التقشف. ولم تتبع عمليات إنقاذ الكثير من المؤسسات المالية وحزم التحفيز الأولى سياسات متسقة لصالح توفير فرص العمل والاستثمارات في البنية التحتية بغرض تعزيز الطلب الداخلي.

ومع أن الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية تحدد في العديد من البيانات السياسية مدى الحاجة إلى إيجاد حل لأزمة فرص العمل من خلال معالجة نوعية فرص العمل وكميتها معاً، فإن حقوق العمل تتعرض للهجوم على الصعيدين المحلي والدولي. وهذه السياسات هي سياسات غير سديدة تدمر ثقة العمال وتوسع فجوة التفاوت في الدخل، ويُسلم بأنها أحد العوامل الرئيسية للأزمة.

وتعاني البلدان النامية من نقص هائل في فرص العمل اللائق لأن هذه الفرص لا يولدها النمو الاقتصادي لتلك البلدان. ويؤدي كل من تكاليف المعيشة الباهظة وأثر الأزمة الغذائية العالمية إلى نشوء حالات من الفقر المتوطن.

وتحد تدابير التقشف في الوقت ذاته من الاستثمارات العامة ومن فرص العمل في القطاع العام، والأجور، والاستهلاك، والأسواق الداخلية. ويضع التخفيض المعاصر للقروض المصرفية البلدان المعنية في دائرة مغلقة دون أية توقعات إيجابية لإيجاد فرص للعمل.

ومع ارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل، أصبح تنامي بطالة الشباب يهدد إمكانية النمو على المدى البعيد ويزيد من احتمال التفكك الاجتماعي وزعزعة الاستقرار السياسي. ويتعين على الحكومات والمنظمات الدولية أن تزيد التعاون الاقتصادي وأن تعزز الطلب عبر إيلاء الأولوية للاستثمارات للحيلولة دون تكرار الكساد، واستعادة النمو، وارتفاع معدل التوظيف. ويتطلب ذلك تحولاً في سياسات الاقتصاد الكلي من التقشف إلى النمو المرتبط بإيجاد فرص العمل وإعادة تركيز السياسات الهيكلية على تعزيز مؤسسات سوق العمل (بما في ذلك التفاوض الجماعي، الذي يتعرض في الواقع لهجوم شديد من المفوضية الأوروبية)، مما يوسع نطاق الحماية الاجتماعية ويشجع على إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي الواسع.

ويتعين على الحكومات والمنظمات الدولية أن تشجع الاستثمارات في إيجاد فرص العمل، والهياكل الأساسية والاستثمار المراعي للبيئة لإعطاء دفعة للانتعاش؛ وإعادة توجيه السياسات الهيكلية والمتعلقة بسوق العمل لإيجاد فرص العمل اللائق من خلال الحوار الاجتماعي؛ وتقديم الدعم لمؤسسات سوق العمل والتفاوض الجماعي للحد من التفاوت في الدخل، مع إيلاء اهتمام خاص للفجوة القائمة بين الجنسين وضمان المساواة في الأجور ولحقوق العمال المهاجرين؛ واتخاذ تدابير لوقف العمل غير المستقر وغير المنتظم؛ والقيام باستثمارات في التعليم والمهارات؛ ووضع جدول أعمال لـ "الوظائف المراعية للبيئة"؛ والأخذ بالحد الأدنى للحماية الاجتماعية؛ والإعمال الفعال للحقوق الاجتماعية وحقوق العمل؛ وإدخال ضريبة عالمية للمعاملات المالية، وذلك من أجل الحد من المضاربات المالية وتمويل إيجاد فرص للعمل والضمان الاجتماعي معاً.